حكم مرتكب الكبيرة عند أهل السنة والفرق المخالفة

د.إبراهيم بن عامر الرحيلي
قسم العقيدة-كلية الدعوة وأصول الدين
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ملخص البحث :

يتناول هذا البحث عرضاً موجزاً عن الأمور الآتية : الإيمان عند أهل السنة والفرق المخالفة ، ومعتقد الخوارج في مرتكب الكبيرة وحكمه في الدنيا والآخرة ، والأصل الذي بنوا عليه مذهبهم وموقفهم من نصوص الوعد والوعيد ، كذلك يتناول معتقد المعتزلة في مرتكب الكبيرة وحكمه في الدنيا والآخرة ، والأصل الذي بنوا عليه مذهبهم ، وموقفهم من نصوص الوعد والوعيد ، ومعتقد المرجئة في مرتكب الكبيرة وحكمه في الدنيا والآخرة ، والأصل الذي بنوا عليه مذهبهم ، وموقفهم من نصوص الوعد والوعيد ، و معتقد أهل السنة في مرتكب الكبيرة وحكمه في الدنيا والآخرة ، والأصل الذي بنوا عليه مذهبهم ، وموقفهم من نصوص الوعد والوعيد ، وسطية أهل السنة بين الفرق المخالفة في مرتكب الكبيرة وفي فهمهم لنصوص الوعد والوعيد .

وأصحاب الجمل، والحكَمَين، ومَنْ رضي بالتّحكيم، وصوّب الحكَمَين، أو أحدهما[1].

كما نقل الأشعري عنهم إجماعهم على أنّ كلّ كبيرةٍ كفرٌ إلاّ النّجَدَات[2].

ثم ظهرت المرجئة في مقابل الخوارج وردّوا بدعة الخوارج ببدعةٍ أخرى؛ فزعموا أنّ المعاصي لا أثر لها في نقص الإيمان بل أنكروا أن تكون الأعمال من الإيمان[3].

وكان أوّل ظهور المرجئة في الكوفة في آخر عصر الصّحابة[4].

وأوّل مَنْ عرف أنّه تكلّم في الإرجاء على التّحديد دِرْ بن عبد الله بن زرارة المرهبي، وكان قد شهد مع ابن الأشعث قتال الحجاج سنة ٨٠هـ[5].

روى الخلال بسندٍ صحيحٍ عن إسحاق بن إبراهيم قال: "سألتُ أبا عبد الله (يعني: أحمد بن حنبل)، قلتُ: أوّل مَنْ تكلّم في الإيمان مَنْ هو؟ قال: يقولون: أوّل مَنْ تكلّم فيه ذر"[6].

وقد أنكر سلف الأمّة من الصّحابة والتّابعين بدعة المرجئة، كما أنكروا بدعة الخوارج.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "حدثت بدعة القدرية والمرجئة فردّها بقايا

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميّين للأشعري ١/١٦٧، والفَرق بين الفِرق للبغدادي ص ٧٣، والتّبصير في الدِّين للإسفراييني ص ٤٥.

(٢) انظر: مقالات الإسلاميّين ١/١٦٨، والفَرق بين الفِرق للبغدادي ص ٧٣.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ١٣/٣٨.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٧/٣١١، ١٣/٣٨، ١٠/٣٥٧.

(٥) انظر: ترجمته في: ميزان الاعتدال للذّهبي ٢/٣٢.

(٦) السّنة للخلال ١/٥٦٣، وقال المحقّق: ((إسناده صحيح)).

وأصحابه مُعْتَزِلَة"[1].

ويقول البغدادي: "ثم حدث أيّام الحسن البصري خلاف واصل بين عطاء الغزال في القدر وفي الْمَنْزِلَة بين الْمَنْزِلَتَين، وانضمّ إليه عمرو بن عبيد بن باب في بدعته، فطردهما الحسن عن مجلسه، فاعتزلا إلى ساريةٍ من سواري مسجد البصرة، فقيل لهما ولأتباعهما: (مُعْتَزِلَة) لاعتزالهم قول الأمّة في دعواهما أنّ الفاسق مِنْ أمّة الإسلام لا مؤمِن ولا كافر"[2].

والمقصود أنّ هذه المسألة وهي حكم مرتكب الكبيرة من أهمّ المسائل وأخطرها؛ لأن الخلاف فيها بين فرق الأمّة قديمٌ ومتشعّبٌ، والكلام فيها متفرّعٌ عن مسألة الإيمان التي هي لبّ هذا الدِّين وأصله، ولا زالت الأمّة تعانِي من آثار الانحراف في فهم هذه المسألة بسبب تسرّب هذه المفاهيم الخاطئة إلى بعض أفراد هذه الأمّة عن طريق دعاة الضّلال حتّى راج فكر الإرجاء وخرجت مبادئ الخوارج في قوالبَ جديدةٍ وتحت ستورٍ مزيَّفةٍ في تاريخ الأمّة المعاصر.

لذا، رأيتُ مِنْ واجب النّصح للأمّة دراسة هذه المسألة في بحثٍ لطيفٍ مختصرٍ يتضمّن بيان معتقد أهل السّنة، ومعتقد الطّوائف المخالفة في هذه المسألة الدّقيقة، ببيان الأصل الذي عليه مدار كلّ مقالة وتجلية وجه مخالفة أهل السّنة للمقالات الباطلة في هذا الباب.

وقد سَمَّيْتُه: **حكم مرتكب الكبيرة عند أهل السّنة والفِرَق المخالفة.**

وسرتُ في كتابته على خطّة تتألّف من: مقدّمةٍ، وتمهيدٍ، وأربعة مباحثَ، وخاتِمةٍ.

---

(١) الملل والنّحل ص ٤٢.

(٢) الفرق بين الفرق ص ٢٠.

- حكمه في الآخرة.
- الأصل الذي بنوا عليه مذهبهم، وموقفهم من نصوص الوعد والوعيد.
- وسطيّتهم بين الفرق المخالة في مرتكب الكبيرة والوعد والوعيد.

أمّا الخاتِمة ففي نتائج البحث.

هذا، وأسأل الله تعالى بِمَنِّه وكرمه كما يسّر هذا البحث وأعان عليه أن يَجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به مَنْ يطلع عليه من المسلمين؛ إنّه جوادٌ كريمٌ سميعٌ مجيبٌ.

* * *

هو الجهل، وأن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل[1].

وبنحو قول الجهمية قال أبو عبد الله الصّالحي حيث قال: "إنّ الإيمان مجرّد تصديق القلب ومعرفته، لكن له لوازم فإذا ذهبت دلّ ذلك على عدم تصديق القلب"[2].

وهذا القول هو المشهور من مذهب الأشعري وأصحابه.قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله- : "وهذا أشهر قولي أبي الحسن الأشعري، وعليه أصحابه كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي وأمثالهما، ولهذا عدّهم أهل المقالات من المرجئة.

والقول الآخر عنه كقول السّلف وأهل الحديث: إنّ الإيمان قولٌ وعملٌ، وهو اختيار طائفةٍ من أصحابه، ومع هذا فهو وجمهور أصحابه على قول أهل الحديث في الاستثناء في الإيمان"[3].

وقالت الكرامية: الإيمان هو قول اللسان فقط، دون تصديق القلب، فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان، لكن إن كان مقراً بقلبه، كان من أهل الجنة، وإن كان مكذباً بقلبه كان منافقاً مؤمناً من أهل النار[4].

وقال مرجئة الفقهاء: الإيمان تصديق القلب، وقول اللسان، وأنكروا تفاضل الإيمان، ودخول الأعمال فيه، والاستثناء فيه، وبه قال حماد بن أبي سليمان، وأبو حنيفة وطوائف من فقهاء الكوفة[5].

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري١/ ٢١٤، وشرح حديث جبريل لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٤٣٠، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية٧/٥٠٨، ١٣/ ٥٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٧/ ٥٠٩، وشرح حديث جبريل لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٤٣١- ٤٣٣.

(٣) مجموع الفتاوى ٧/ ٥٠٩، وانظر: شرح حديث جبريل ص ٤٣١- ٤٣٣.

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري، ١/ ٢٢٣، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، ١٣/ ٥٦، ٧/ ٥٠٩.

(٥) انظر: مجموع لشيخ الإسلام ابن تيمية، ١٣/ ٥٦، ٧/ ٥٠٧.

ثم اختلفوا في حكمه عند النقص فقالت المرجئة: إذا ثبت بعضه ثبت كله، وقال الوعيدية: إذا زال بعضه زال جميعه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله- : "وهذا هو الأصل الذي تفرعت عنه البدع في الإيمان، فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله ولم يبق منه شيء.

ثم قالت الخوارج والمعتزلة: هو مجموع ما أمر الله به ورسوله، وهو الإيمان المطلق كما قاله أهل الحديث، قالوا: فإذا ذهب شيء منه لم يبق مع صاحبه من الإيمان شيء فيخلد في النار.

وقالت المرجئة: - على اختلاف فرقهم- لا تذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئاً من الإيمان، إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء، فيكون شيئاً واحداً يستوي فيه البر والفاجر.

ونصوص الرسول الله صلّى الله عليه وسلّم تدل على ذهاب بعضه، وبقاء بعضه كقوله: "يخرج من النار مَن كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان"[1][2].

وقال- رحمه الله- في موطن آخر: "وأصل نزاع هذه الفرق في الإيمان من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم، أنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً، إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، فلم يقولوا بذهاب بعضه وبقاء بعضه، كما قال النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: "يخرج من النار مَن كان في قلبه مثقال حبة من الإيمان"[3].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) مجموع الفتاوى ٧/٢٢٣.

(٣) مجموع الفتاوى ٧/٥١٠، وانظر مجموع الفتاوى ١٨/٢٧٠، ١٢/٤٧١، ومنهاج السنة ٥/٢٠٤-٢٠٥، وشرح الأصفهانية ص: ٢٣٥.

وقد خالف في هذا عامة أهل البدع وأنكروه، بل ذهب الخوارج أنه لا يجتمع في الشخص الواحد طاعة ومعصية[1].

يقول الإمام ابن القيم: "وههنا أصل آخر، وهو أن الرجل قد يجتمع فيه كفر وإيمان، وشرك وتوحيد، وتقوى وفجور، ونفاق وإيمان: وهذا من أعظم أصول أهل السنة، وخالفهم فيه غيرهم من أهل البدع، كالخوارج، والمعتزلة، والقدرية، ومسألة خروج أهل الكبائر من النار وتخليدهم فيها مبنية على هذا الأصل"[2].

ومعنى قولهم: "يجتمع فيه كفر وإيمان..إلخ"، أي: يجتمع فيه شعب الكفر، وشعب الإيمان؛ فإن المعاصي من شعب الكفر، والطاعات من شعب الإيمان، وكل شعبة من شعب الكفر تسمى كفراً، وكل شعبة من شعب الإيمان تسمى إيماناً[3].

فهذا مجمل ما فارق فيه أهل السنة أهل البدع عموماً في باب الإيمان.

وأما ما فارقوا فيه المرجئة على وجه الخصوص ففي ثلاث مسائل:

المسالة الأولى: يرى أهل السنة دخول الأعمال في مسمّى الإيمان بينما لا يرى ذلك المرجئة.

قال سفيان الثوري: "خالفنا المرجئة في ثلاث، نحن نقول: الإيمان قول

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٣٥٣/٧.

(٢) كتاب الصلاة وحكم تاركها ص: ٣٩، وانظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٤٨/١٣، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص: ٥٠٧.

(٣) انظر: شرح حديث جبريل لشيخ الإسلام ابن تيمية ص: ٣٩٨، وكتاب الصلاة وحكم تاركها لابن القيم ص: ٤٠.